قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الإيراني

شريفة كلاع
أستاذة محاضرة "ب"
جامعة الجزائر3

الملخص:

تعود الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية إلى عدة عقود، من خلال عهدين مختلفين في إطار ما يعرف بالبرنامج النووي، حيث كان الأول في ظل حكم الشاه أما الثاني بعد وقوع الثورة الإسلامية، وما يزال قائما حتى الآن. لذلك تسعى دراستنا إلى تتبع تاريخ البرنامج النووي الإيراني، وكذا بيان الدوافع الإيرانية الكامنة للحصول على الطاقة النووية.

الكلمات المفتاحية: إيران، تاريخ إيران، البرنامج النووي.

Abstract:

The Iranian efforts to obtain the nuclear power get to several decades, through two different eras in the context of what is known as the nuclear program, the first was period under the rule of the

Shah and the second after the Islamic revolution, and remains till. Therefore, our study seeks to trace the history of Iran's nuclear program, as well as the hi den motives behind the Iranian motives for nuclear power.

مقدمة:

استحوذ البرنامج النووي الإيراني على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ عهد الشاه "محمد رضا بهلوي"، والذي مثل اهتمامه بالطاقة النووية جزءا من جهوده الرامية إلى تحويل إيران قوة إقليمية، وتواصل هذا الاهتمام بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 رغم تعثره في بعض الفترات ليبقى طموحا قويا يدفع بإيران إلى المطالبة بأحقيتها في امتلاك الطاقة النووية، وسنحاول في تبيان تاريخ البرنامج النووي الإيراني وكذا دوافعه من خلال تناول النقاط التالية:

المحور الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني

مر البرنامج النووي الإيراني بعدة مراحل منذ بداياته حيث استمرت إيران في مسعاها لامتلاك التقنية النووية عبر مختلف مراحل إدارتها، إذ كانت فترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003 مرحلة اشتد فيها الجدل حول البرنامج

النووي الإيراني عندما ثبت أن إيران تستعمل وبشكل سري تقنيات الوقود النووي الدورية، وعليه سنحاول بيان تطور البرنامج النووي الإيراني.

كانت بدايات البرنامج النووي الإيراني من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة منذ منتصف الخمسينيات، حيث وضعت الولايات المتحدة أسس علاقات استراتيجية وثيقة مع نظام الشاه "محمد رضا بهلوي" وجاء التعاون النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج الذرة من أجل السلام، وهو برنامج كان الرئيس الأمريكي "دوايت إيزنهاور" قد أعلنه في 8 ديسمبر 1953، في كلمته أمام الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم بحيث يمكن أن تستخدم هذه الطاقة كذلك في أغراض التنمية وتوليد الطاقة وغير ذلك من الاستخدامات السلمية[(1)].

وعلى أساس هذا البرنامج وقعت إيران في عام 1957 مع الولايات المتحدة على اتفاقية للتعاون النووي في المجالات المدنية مدتها عشر سنوات حيث حصلت إيران بموجبها على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة[(2)]، وعلى عدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب للأغراض البحثية، كما تعاون الجانبان في البحوث المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وفي نفس العام قامت الولايات بنقل معهد العلوم النووية من بغداد إلى طهران وكان هذا المعهد يتبع

منظمة الحلف المركزي (حلف بغداد)، الذي كان يضم الولايات المتحدة والعراق وإيران وتركيا وجرى هذا النقل لأسباب سياسية في ظل التوترات الداخلية التي كانت تتزايد آنذاك في العراق، وكانت هذه الخطوة محط ترحيب كبير من طرف الشاه وقد أعرب عن اهتمامه الشخصي بالطاقة النووية(3)، وبعد زيارة الشاه لفرنسا عام 1957 وإطلاعه على أحد المفاعلات النووية تم تشكيله للجنة الخبراء بعد عودته مباشرة لدراسة إمكانية بناء مفاعل نووي في إيران، وقد كثف الشاه الاتصالات مع كل من فرنسا وألمانيا الغربية للاتفاق معها على بناء المفاعل النووي الإيراني، وعلى إثر ذلك تم إنشاء مركزين للبحوث النووية الأول في جامعة طهران والثاني قريب من مدينة أصفهان في عام 1958 بعد تزويد الولايات المتحدة لإيران بمفاعل نووي صغير سعته 5 ميغاواط للأبحاث النووية، وخلال عام 1960 تم استحداث برنامج للبحوث النووية المشتركة بين إيران وإسرائيل وأطلق عليه اسم برنامج "الزهرة"، وقد بين الشاه سياسة دولته في هذا المجال من خلال كتابه "مهمة لبلادي" عام 1961 بضرورة أن تكون إيران من الدول المعنية بالعلوم النووية ورغبتها في استخدام الذرة سلميا، وهذا ما تدعم بانضمام إيران إلى المنظمة الدولية للطاقة الذرية في 1 جوان 1968 ومن خلال مصادقتها على

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT*) في 2 فيفري 1970. لقد تمكنت إيران من تحقيق أرباح كبيرة نتيجة تصدير النفط بعد الأزمة الدولية عام 1973، وهذا ما وفر لها التكاليف الباهضة اللازمة لتتحول من مجال الأبحاث النووية إلى مجال التطبيق، وعلى إثر ذلك تم الاتفاق مع ألمانيا الغربية في عام 1975 على تزويد إيران بالتقنية اللازمة لتخصيب اليورانيوم وإعادة معاملة البلوتونيوم وبناء مفاعلين الأول في منطقو بوشهر والثاني في منطقة الأهواز، تبلغ طاقة كل منهما 1200 ميغاواط، وخلال عامي 1976- 1977 تم إنجاز بناء المحطتين واستيراد الأجهزة والمعدات اللازمة لها. وعلى صعيد التعاون مع فرنسا فإنه تم الاتفاق على بناء أربعة مفاعلات فرنسية في مدينة "دارخوين" عام 1977، بالإضافة إلى ذلك أسهمت إيران في تمويل مشروعين فرنسيين لتخصيب اليورانيوم هما مجمعا "يورديف وكورديف" بنسبة 5.2% و25% من تكاليف إنشائهما بغية تأمين القاعدة اللازمة للحصول على الوقود النووي، وفي مجال الحصول على الوقود النووي أكدت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أواخر السبعينيات امتلاك إيران لحصة تبلغ 10% في إحدى الشركات البريطانية لاستخراج اليورانيوم من جنوب إفريقيا وأن لإيران ممثلين في مجلس إدارة هذه

---

*NPT: هي اتفاقية للحد من انتشار الأسلحة النووية، بدأ التوقيع عليها في 1968/7/01 ، وحتى الآن وقعت على الاتفاقية 189 دولة.

الشركة، بالإضافة إلى إعلان إيران عن اكتشاف احتياطي كبير من مادة اليورانيوم في منطقة "كرمان"[(4)].

وفي جهة آخرى كان الجانب الإيراني يعمل على زيادة تطوير تكنولوجيا التخصيب الليزري، حيث حصلت إيران على أربعة أجهزة ليزر من الولايات المتحدة في عام 1978، ولم يكتف الشاه بالتعاون مع الدول الرئيسية الثلاث الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية، بل اهتمت بالتعاون في المجالات النووية مع كل من الأرجنتين والهند واستراليا والدنمارك وجنوب إفريقيا، فقد وقعت اتفاقا مع الأرجنتين على التعاون في المجال النووي في ماي 1974 وبموجب هذا الاتفاق زار طهران الأدميرال "أرماندو كويهلات" الرئيس السابق للجنة الطاقة الذرية بالأرجنتين في ماي 1974، وقدم لإيران نصائح بشأن برنامجها النووي. أما بخصوص الهند فقد وقعت إيران اتفاقا في فيفري 1975 للتعاون النووي الشامل مع الهند، وفيما يخص التعاون بين إيران وجنوب إفريقيا فإن التعاون تركز بالأساس في مجال الحصول على اليورانيوم، حيث وافقت جنوب إفريقيا في عام 1976 على تزويد إيران بما قيمته 700 مليون دولار من الكعكة الصفراء* في مقابل قيام إيران بتمويل عملية بناء محطة لتخصيب اليورانيوم في جنوب إفريقيا[(5)].

وعلى إثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران تأثر البرنامج النووي الإيراني بعد سقوط الشاه عام 1979 تأثرا كبيرا، فقد توقفت المساعدات الأمريكية وتوقف العمل بالمفاعلات النووية الفرنسية والألمانية، وتم تجميد نسبة المساهمة الإيرانية في مجمعي "يورديف وكورديف". أما على الصعيد الداخلي فقد أعرب "الخميني" وحكومة الملالي بعدم حاجة إيران الإسلامية إلى تكنولوجيا الغرب مما أدى إلى توقف البرنامج النووي كليا بشكل مؤقت، وإبان الحرب العراقية – الإيرانية شهد البرنامج النووي الإيراني انتعاشا من جديد بعد استئناف لجنة الطاقة الذرية الإيرانية لعملها وكان آية الله "بهشتي" وهو المشرف الأول على تطوير البرنامج النووي في حينه والذي سعى إلى التعاون مجددا مع أوربا وباكستان، وهكذا أعيد العمل بالمفاعلات النووي الإيرانية بعد طرح الموضوع على مجلس الشورى والحصول على موافقته، وتم عقد ندوة في مركز العلوم النووية في "أصفهان" عام 1981 جرى خلالها تقويم عمل منظمة الطاقة الذرية الإيرانية والتأكيد على نهج الدولة في مواصلة الجهد لبناء محطة نووية في إيران وتطوير تكنولوجيا أنظمة الوقاية النووية(6).

ولم تتسبب الحرب مع العراق في وقف محاولات حكومات الثورة الإيرانية في استكمال المشروعات النووية، فقد ركزت الجهود الإيرانية على اتجاهات محددة

تمثلت في: استكمال "محطة بوشهر للطاقة"*واستكمال البنية النووية الأساسية والعمل على استعادة الكوادر العاملة في المجال النووي، والتعاون مع أكبر عدد ممكن من الدول في المجالات النووية(7)، لقد بدأت إيران تظهر اهتماما في فصل "النظائر بالليزر" في منتصف الثمانينيات إذ سعت للحصول على الدعم الخارجي من عدة مصادر، ووقعت مع باكستان اتفاقية للتعاون النووي عام 1987، وبدأ مختصون من مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية التدرب في باكستان وكان العالم النووي الباكستاني "عبد القدير خان" الذي قاد جهود باكستان لتطوير مواد الأسلحة النووية، قد قام بزيارة طهران وبوشهر في فيفري 1986 وجانفي 1987، وقامت إيران بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع الصين الشعبية، ووقعت الدولتان اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990. ويبدو أن الجهود الإيرانية في المجال النووي قد اكتسبت المزيد من الحماس بعد الحرب العراقية – الإيرانية حيث اعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية، وفي سبتمبر 1992 ذكرت تقارير أن الرئيس الإيراني السابق "هاشمي رافسنجاني" أنهى مفاوضات خاصة بشراء مفاعل أو اثنين بطاقة 300- 330 ميغاواط من الصين الشعبية خلال زيارته لبكين، وهو ما أدى إلى احتجاج الولايات المتحدة الفوري لدى الصين(8). وفي 13 أفريل

1993 وافق البرلمان الإيراني على اعتماد 2.2 مليار دولار لإنشاء أربع محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية بقوة إجمالية تبلغ 120 ميغاواط، وقد سعت إيران إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي من أجهزة الطرد المركزي عن طريق تطوير قدراتها في مجال صنعها محليا، وفي الفترة الممتدة بين عامي 1993 و1995 حصلت على ما يكفي لتصنيع 500 جهاز طرد مركزي بالتعاون مع ألمانيا وأنشأت أربعة أجهزة مشابهة لجهاز "P1" الباكستاني تبلغ سعة كل منهما حوالي ثلاث وحدات عمل منفصلة، واستطاعت على امتداد الفترة 1997 – 2002 أن تصنع جميع مكونات اليورانيوم، بما في ذلك "سادس فلوريد اليورانيوم" (Uranium Hexafluoride) ذاتيا مستخدمة ما يراوح بين 15 و20 آلة. كما تمكنت إيران من اختبار أجهزة الطرد المركزي كافة واستخدمت خلال الفترة الممتدة بين 2 نوفمبر 2006 و17 فيفري 2007 وفق أحد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما مقداره 66 كغ من "سادس فلوريد اليورانيوم"، ونجحت في تخصيب اليورانيوم عند مستوى يقل عن 5%، كما بدأت منذ فيفري 2007 اختبار أجهزة الطرد المركزي من الجيل الثاني(9)، وكانت أزمتها مع الغرب قد بدأت منذ عام 2002 حين أعلنت المعارضة الإيرانية وجود برنامج سري، إلى جانب البرنامج المعلن تشرف عليه المؤسسة العسكرية الإيرانية، وبذلك بدأت حملة تصعيد أمريكية ضد إيران تتهمها فيها بالسعي لبناء مفاعلين جديدين للماء

الثقيل الذي يمكن استعماله لصنع "البلوتونيوم" اللازم لصنع الأسلحة النووية، وكان عام 2003 العام الذي اشتد فيه الجدل حول البرنامج النووي الإيراني، كما زاد القلق الدولي حول الأنشطة النووية الإيرانية عندما صرح الرئيس الإيراني السابق "خاتمي" في فيفري من نفس العام وللمرة الأولى عن نية البلاد تطوير دورة وقود نووي كاملة من تعدين خام اليورانيوم ومعالجته لاستعماله في المفاعلات الكهربائية النووية إلى إعادة معالجة الوقود المستخدم[(10)]. وفي عام 2004 كشفت صور من الأقمار الاصطناعية أن مفاعل "ناتانز*" الذي يحوي مقر برنامج الطرد المركزي ينتج مواد انشطارية يمكن استخدامها في تصنيع ما يراوح 25 و30 سلاحا نوويا[(11)]. وقد تزايدت هذه الأزمة مع وصول الرئيس "محمود أحمدي نجاد" إلى السلطة وإعلانه تمسك بلاده بحقها في الاستخدام السلمي للتقنية النووية، وفي مارس 2006 منع مفتشي الوكالة الدولية من تفتيش مواقع نووية داخل إيران وأعلن استئناف بلاده أنشطة تخصيب اليورانيوم التي كانت قد علقتها مؤقتا، وهو ما أدى إلى نقل القضية إلى مجلس الأمن الدولي. وقد قادت الترويكا الأوروبية ممثلة في المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا جهودا من أجل التوصل إلى صيغة متفق عليها توقف إيران بموجبها أنشطة التخصيب إلا أن ذلك لم يثن إيران عن

الاستمرار في تطوير قدراتها النووية[12]. واستمر رفض إيران لوقف تخصيب اليورانيوم حتى بعد قيام الدول دائمة العضوية بتقديم حزمة مطالب وحوافز لطهران، إضافة إلى تهديد بفرض عقوبات ضدها في حالة عدم الاستجابة خلال شهرين وهو ما حمله ممثل السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي "خافيير سولانا" يوم 6 جويلية 2006، وكان الرد الإيراني عليها أن بعض هذه المطالب جدير بالقبول وبعضها الآخر بحاجة للدراسة. وقاد الرفض الإيراني المتواصل لوقف تخصيب اليورانيوم إلى تبني مجلس الأمن في 31 جويلية 2006 وبغالبية 14 صوتا مقابل صوت واحدا قرارا يمهل إيران شهرا ينتهي في 31 أوت لتعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم تحت طائلة احتمال فرض عقوبات عليها في حال عدم امتثالها، وقبل انتهاء المهلة جاء الرد الإيراني بأنه من المستحيل تعليق تخصيب اليورانيوم الذي تطالب به القوى الكبرى، كما رفضت إيران عرض هذه الدول بالتعاون مقابل تعليق عملية التخصيب رغم التهديد بالعقوبات الدولية، وقد صرح "محمد سعيدي" نائب رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بتاريخ 21 أوت 2006 أنه "بعد التقدم الذي حققه العلماء الإيرانيون وفي الظروف الراهنة بات تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم مستحيلا"، كما أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله "علي خامنئي" أن إيران ستواصل برنامجها النووي بقوة، وقال

"في الملف النووي وملفات أخرى تعتزم إيران مواصلة طريقها بقوة معتمدة على الله ومتحلية بالصبر والمثابرة وستجني الثمار"[13].

المحور الثاني: الدوافع الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية

هناك ترابطا كبيرا بين مدركات الأمن ورؤية القيادة الإيرانية للحصول على الطاقة النووية، وعليه سنحاول تبيان الدوافع الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية.

إذ تنطلق رغبة إيران في امتلاك قدرات صنع لامتلاك الطاقة النووية بعدد من العوامل الثابتة، ومن بينها وجود قوى نووية أخرى في المنطقة، ورغبتها في النزوع إلى تبوء مكانة هامة، وكذا ضغوط المؤسسة النووية داخل القيادتين المدنية والعسكرية في إيران[14]، على الرغم من كافة التأكيدات الإيرانية الرسمية بأن الجمهورية الإسلامية لا تسعى لامتلاك سلاح نووي وما لديها برنامج للطاقة النووية للأغراض السلمية، فإن هناك مبررات تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية:

ـ **على الصعيد الإيراني الداخلي**: يلاحظ أن البرنامج النووي الإيراني أضحى مشروعا إيرانيا قوميا لا يعد ضمن قضايا الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين، انطلاقا من أن امتلاك هذا البرنامج يعد ضامنا للمحافظة على هوية إيران الثورية.

ـ **على الصعيد الإقليمي**: أن التحولات الإقليمية المحيطة بإيران تؤكد وجود مخاطر مستقبلية تهدد الجمهورية الإسلامية ابتداء بانهيار الاتحاد السوفياتي وما تركه

من فراغ، ومرورا بحرب العراق عام 2003 التي أطاحت بالنظام العراقي السابق وأسفرت على وجود أمريكي مستمر في المنطقة، وانتهاء بدعاوي الإصلاح والديمقراطية التي تطالب بها الولايات المتحدة والتي لم تكن إيران مستثناة منها، ومن ناحية أخرى تحاط إيران بقوى نووية هي باكستان والهند وإسرائيل التي يثار الغموض حول ملفها النووي والتي تهدد بالقيام بضربة استباقية للمواقع النووية الإيرانية، وبالتالي سعي إيران لتطوير تلك البرامج يصبح أمرا مبررا من طرفها[15].

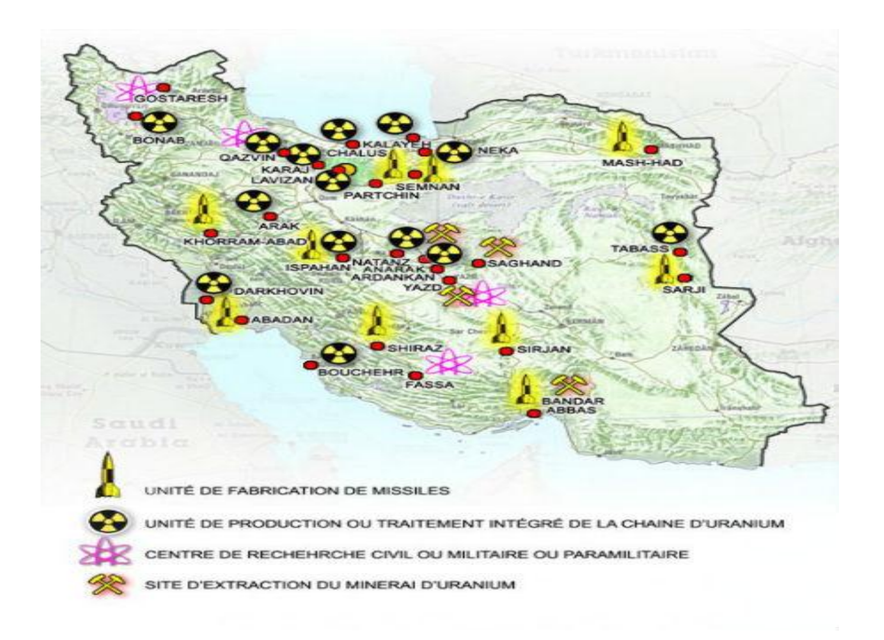
كما أن استمرار نشاطها الرامي إلى بناء قدرة نووية كانت له بعض العوامل المساعدة من أهمها:

- ✓ ـ انتشار التكنولوجيا والسهولة النسبية في الحصول عليها خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال بعض جمهورياته ذات التسلح النووي.
- ✓ ـ عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووي[16].
- ✓ ـ كما تستند إيران في رؤيتها على نص المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) التي تشير صراحة إلى "حق الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في تنمية بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية"، وينطبق هذا

النص على كافة الأنشطة المندرجة في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن بينها تخصيب اليورانيوم. ومن ثم تصر إيران على أن أنشطتها النووية تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفق ما تسمح به معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومن ناحية أخرى تعطي إيران أولوية للاعتبارات الاقتصادية باعتبارها دوافع حاكمة للأنشطة النووية الإيرانية، بالإضافة إلى الاعتبارات الإستراتيجية الأمنية.

* فمن حيث الدوافع الاقتصادية يشدد الإيرانيون على استخدام الطاقة النووية من شأنه أن يساعد إيران على مواجهة طلبها المتزايد على الطاقة بالرغم من أن إيران تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز، فإنها تؤكد أن تلك الاحتياطات لا يمكن أن تلبي طلبها المتزايد على الطاقة عموما(17). فالبرنامج يهدف إلى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، ولكن هذه الدوافع لا تبدو منطقية فالمفاعلات النووية تكلف مليارات الدولارات، علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياطات

الاستهلاكية[18]. وفي مايلي خريطة تبين أهم المفاعلات والمنشآت النووية الإيرانية:



المصدر:-http://www.israel-flash.com/2013/07/iran-des-opposants-devoilent-un-nouveau-site-secret-du-projet-nucleaire/

* أما من حيث الدوافع الإستراتيجية الأمنية فيمكن القول بأن القدرة النووية السلمية بشكل عام يعد من العوامل المعززة لمكانة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإيران تعتبر أن امتلاكها التقنية النووية التي تدعي أنها سلمية وخاصة القدرة على تخصيب اليورانيوم هو أمر يصون أمنها من خلال تعزيز قوتها[19]، فالفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية

– الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لها، وضرورة أن تستعد لآية احتمالات في المستقبل، كما أن إيران استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية. كما أن تطور القدرات النووية يندرج في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليميا ودوليا، حيث تسعى السياسة الخارجية الإيرانية إلى بناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي، ولذلك فإن الطاقة النووية يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية[1]. ويشدد المسؤولين الإيرانيون من خلال تصريحاتهم على تمسكهم بهذا الحق، وذلك من خلال تصريح الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" في شهر ماي 2007 بأن: "الاستفادة الكاملة من كافة إمكانات الطاقة النووية يعود للشعب الإيراني كله وليس لأي مهما كان الحق في حملنا على التخلي عنه، وأعدائنا أعجز من أن يلحقوا بالشعب أي ضرر"، وأضاف أن إيران: "تقف اليوم على عتبات قفزة نوعية هائلة، ولن يزعزع إرادتها الأعداء... ما يفعله الأعداء تجاه إيران وما يصفونه من عراقيل هدفه منع تطور الشعب الإيراني وتقدمه". كما يمكن الإشارة أيضا إلى

تصريحات الرئيس السابق "أحمدي نجاد" في الاحتفال باليوم الوطني للتكنولوجيا النووية خلال شهر أفريل 2008، بأن "القوى الكبرى تمارس كل أنواع الضغوط لحرمان إيران من حقها الطبيعي في امتلاك التكنولوجيا النووية" مضيفا أن التكنولوجيا النووية التي اكتسبتها إيران "ستحدث ثورة في جميع المجالات"، واعتبرها أيضا أحد أسباب قوة إيران قائلا: "إنهم لا يعارضون القنبلة الذرية، لأنهم لو كانوا يعارضون ذلك لكانوا دمروا ما يملكون من ترسانات، إنهم يعارضون ظهور قوة صالحة تبحث عن الأمل وتعارض الهيمنة"، وأكد أن: "القضية النووية الإيرانية هي الحدث السياسي الأهم في العالم المعاصر، وأن انتصار إيران في أعنف صراع سياسي في العصر الراهن هو بلا شك تمهيد لتطورات كبرى في العلاقات الدولية وموازين القوة على الصعيد الدولي". وفي السياق ذاته يمكن الإشارة إلى بعض تصريحات المرشد "علي خامنئي" التي أطلقها قبل انقطاع للمهلة التي حددها المجتمع الدولي لإيران للرد على حزمة الحوافز التي قدمت إليها في جوان 2008 مقابل تخليها عن تخصيب اليورانيوم، وهي تصريحات أكد خلالها "خامنئي" أن بلاده لن تتراجع أمام مطالب القوى الكبرى لإيقاف برنامجها النووي، مضيفا قوله: "آن الأوان للأمة الإيرانية أن تمضي قدما بوعي، وأن تعزز قدراتها"[(20)].

وعليه تكمن أهداف إيران الإستراتيجية بالسعي نحو بناء قوة نووية فيما يلي:

أولا: تأسيس وبناء حالة من المساواة والتوازن الإقليمي مع القوى النووية الإقليمية مثل: إسرائيل وباكستان والهند.

ثانيا: تعزيز موقعها كمركز قوة إسلامية تحاول أن تقود دول العالم الإسلامي[21].

ثالثا: تكريس الهيبة والمكانة الإقليمية الإيرانية على الخليج، في ظل القناعة الإيرانية بفكرة تكريس القومية الفارسية على الخليج، وإدراكها لمجمل عناصر قوتها مقارنة بنظيراتها الدول الخليجية وبعض دول الجوار الاستراتيجي الأخرى، الأمر الذي يفرض لها أن تؤثر في سياسات المنطقة وفي نظم وهياكل الأمن في المنطقة[22].

رابعا: تصاعد السياسات الإسرائيلية في المنطقة على عدة مستويات تؤثر على إيران بشكل أو بآخر، الأول خاص بالفصائل الفلسطينية التي تتهمها بالتشدد والدعم من جانب طهران، والثاني إقليمي تمثل في تعزيز العلاقات مع الهند والتي تهدف إلى ضمان التطويق الأمريكي الإسرائيلي، والثالث يتمثل في الحملة التي قادتها إسرائيل سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها بشأن الملف النووي الإيراني، وما تردد من تهديد إسرائيل بتوجيه ضربة وقائية ضد المنشآت الإيرانية.

خامسا: اختلال معادلات القوة في منطقة الخليج بعد انهيار العراق كقوة إقليمية عسكرية وبشرية كبرى، ودخول معظم دول الخليج في مظلة الحماية الأمريكية من خلال القواعد العسكرية الموجودة في هذه الدول، وتهميش دور مصر سواء في

أمن الخليج أو في عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، وهذه الإختلالات كان من شأنها أن تغري إيران لإمكانية تطوير قدراتها النووية(23).

ومن هنا لم يكن من المفاجئ سعي إيران لامتلاك القدرات العسكرية النووية التي تكفل لها قوة ردع في مواجهة القوى الإقليمية والدولية على حد سواء مما يفسح لها المجال لتحقيق جميع طموحاتها الإقليمية دون أي عوائق(24).

مدركات الأمن ورؤية القيادة الإيرانية للسلاح النووي: هناك بطبيعة الحال ارتباط كبير بين مدركات ورؤية القيادة الإيرانية للسلاح النووي، بل ورؤيتها لدور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الإيرانية ككل، وتركز سياسة الأمن القومي الإيراني على مجابهة التهديدات والاستفادة من الفرص القائمة في البيئة الإستراتيجية المحيطة بإيران، وتركز أهداف السياسة الدفاعية الإيرانية على محورين رئيسيين: أولهما امتلاك القدرة على الدفاع عن الأراضي الإيرانية في مواجهة التحرشات الأمريكية والإسرائيلية التي زادت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، أما المحور الثاني فهو يتمثل في تعزيز الدور الاستراتيجي الإقليمي لإيران سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو جنوب غرب آسيا. ففي ما يتعلق بالتهديدات الأمريكية لإيران فمن المعروف أن العلاقات الإيرانية الأمريكية تعاني من توتر منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وقد تضاعف التوتر بين الجانبين بفعل بروز الموقف الإيراني الرافض

لوجود إسرائيل، ورفضها لعملية التسوية العربية – الإسرائيلية، بالإضافة إلى القلق الأمريكي من إصرار إيران على تطوير قدراتها العسكرية عموما ومن إصرارها بصفة خاصة على تطوير قدراتها في المجال النووي، وهي عملية ترى الإدارات الأمريكية المختلفة أنها تهدف لامتلاك السلاح النووي. وعقب هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة اتجهت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" نحو تصعيد موقفها ضد إيران، وصنفتها كواحدة من دول "محور الشر" منذ بداية عام 2002[25] ، في حين أن إيران حاولت من ناحيتها تفادي الصدام مع الولايات المتحدة سعيا للخروج من دائرة الاستهداف الأمريكي إذ ساعدت إيران الولايات المتحدة في غزو أفغانستان، كما تعاونت معها تعاونا غير مباشر أثناء حربها ضد نظام "صدام حسين". وفي فترة ما بعد الحرب على العراق دأبت الحكومة الإيرانية على نفي حدوث أي تدخل من جانبها في شؤون العراق الداخلية سعيا لتفادي الصدام مع الولايات المتحدة، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران بإثارة القلاقل في أواسط شيعة العراق، وتحريضهم ضد الولايات المتحدة وتدخلها الدائم في الشؤون العراقية، كما بات مطروحا بقوة أن الولايات المتحدة تعمل على عملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران أو على الأقل تكثيف الضغوط السياسية عليها من أجل الدفع في اتجاه حدوث تحولات سياسية داخلية فيها. وعلى الجانب الآخر فإن

السياسة الخارجية والدفاعية الإيرانية تركز على مواجهة هذه التحديات عبر منظومة متكاملة من الإجراءات التي تركز على تطوير قدرات إيران الشاملة لاسيما في مجال القدرات التسليحية لقواتها المسلحة، علاوة على تنشيط العمل في برنامجها النووي، وإلى جانب ذلك تسعى إلى بناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر الجيو – سياسية المحيطة بها، لاسيما في الخليج والشرق الأوسط من أجل امتلاك قدرة أكبر في مواجهة التهديدات المختلفة جنبا إلى جنب مع زيادة فرص إيران في تعزيز مكانتها الإقليمية وحماية مصالحها الإستراتيجية. وفي هذا الإطار تحتل القدرات النووية مكانة محورية في جهود تطوير قدرات إيران الشاملة منذ أواخر الثمانينيات، وذلك كجزء من عملية البناء التي بدأتها القيادة الإيرانية عقب انتهاء الحرب مع العراق. إلا أن الغموض ظل محتدما منذ ذلك الحين بشأن ما إذا كان الاهتمام بالقدرات النووية مندرجا فقط في الإطار المدني، وفي هذا السياق ترى القيادة الإيرانية في الأسلحة النووية مصدرا للهيبة والمكانة وأداة لمضاعفة القوة العسكرية الإيرانية، وهو ما كانت تفتقده أثناء الحرب مع العراق، فالأسلحة النووية عموما تؤدي دورا محوريا في دعم مكانة الدول المالكة لها وتعزيز دورها في القضايا الخارجية، ولتفتيت تحالفات الخصوم وتخويف الدول المجاورة[26].

الهوامش:

1 – أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2005)، ص.25
2 ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص.25
3 – نفس المرجع، ص. 26

*NPT: هي اتفاقية للحد من انتشار الأسلحة النووية، بدأ التوقيع عليها في 1968/7/01 ، وحتى الأن وقعت على الاتفاقية 189 دولة.
4 ـ أنس الدغيدي، الأقطاب الثلاثة مصر وإيران وتركيا (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص.201-203
5 ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص. 42-43
6 ـ أنيس الدغيدي، مرجع سابق، ص. 204
* محطة بوشهر للطاقة: هي محطة بوشهر الكهروذرية (بالفارسية: نيروگاه اتمى بوشهر)، محطة نووية لتوليد الكهرباء تقع على بعد 17 كم إلى الجنوب الشرقي من مدينة بوشهر في إيران، افتتحت في 12 سبتمبر 2011 بحضور وزير الخارجية الإيراني السابق "علي أكبر صالحي" ووزير الطاقة الروسي السابق "سيرغي شماتكو"، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمحطة نحو ألف ميغاواط.
7 ـ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص. 60
8 ـ عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص.81-83
9 ـ إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص. 302
10 ـ زكريا حسين، أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية–الإسرائيلية–الأمريكية (الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية ، 2011)، ص ص.132-133
*مفاعل ناتانز: تستخدم فيه أجهزة الطرد المركزي لزيادة نسبة نظائر "اليورانيوم 235" في اليورانيوم الصلب النقي، وتستخدم مفاعلات الماء الخفيف لإنتاج الكهرباء وتتطلب هذه العملية أن يصل تركيز "اليورانيوم 235" إلى ما بين 2.5% إلى 3.5%.
11 – زكريا حسي، مرجع سابق، ص.133
12 ـ إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص ص. 303-304
2 ـ عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص ص. 89-90
13 ـ جيفري كيمب، تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج، في "الخليج تحديات المستقبل" (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2005)، ص.236

14 ـ محمد عبد الحليم جاد، مرجع سابق، ص ص. 26-27

15 ـ أحمد عبد الحكيم، "خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين"، المستقبل العربي، ع.271، (سبتمبر 2001)، ص.134

16 ـ أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2001- 2009 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص ص.135-138

17 ـ محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص.217

18 ـ أشرف عبد العزيز عبد القادر، مرجع سابق، ص ص.135-138

19 ـ محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص.218

20 ـ أشرف عبد العزيز عبد القادر، مرجع سابق، ص.138

21 ـ عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص.68

22 ـ نفس المرجع، ص.102

23 ـ محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص ص.219-220

24 ـ عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص.68

25 ـ خالد أبو بكر، مرجع سابق، ص.120

26 ـ نفس المرجع، ص.120

قائمة المراجع:

1 – أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد (القاهرية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2005).

2 ـ أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2001- 2009 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010).

3 ـ أحمد عبد الحكيم، "خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين"، المستقبل العربي، ع.271، (سبتمبر 2001).

4 ـ جيفري كيمب، تأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن الخليج، في "الخليج تحديات المستقبل" (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2005).

5 ـ عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

6 ـ زكريا حسين، أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية–الإسرائيلية–الأمريكية (الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية ، 2011).
7 ـ أنس الدغيدي، الأقطاب الثلاثة مصر وإيران وتركيا (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2012).